Mission Permanente de Tunisie
à Genève

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
بجنيف

كلمة الوفد التونسي بمناسبة النقاش العام

للدورة (73) للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين

جنيف، 10- 14 أكتوبر 2022

سـعادة السـفير سـليم بدّورة، رئيس اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السـامي لشـؤون اللاجئين،
معالي السيد "فيليبو غراندي"، المفوض السامي لشؤون اللاجئين،
سعادة السفراء،
السيدات والسادة الحضور،

إسمحوا لي، بداية، أن أتقدّم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية، راجيًا لكم التوفيق ولأشغال دورتنا النجاح ومُقدرًا حسن إدارتكم والجهود التي بذلتموها من أجل إنجاح الدورات 83 و84 و85 للجنة الدائمة التي سنستعرض مخرجاتها حول تنظيم عمل المفوضية السامية خلال الفترة المستقبلية. كما أتقدّم بالشكر إلى السيد المفوض السامي "فيليبو غراندي" على جهوده الموصولة لتخفيف معاناة اللاجئين والمُهجّرين وتوفير المساعدة والحماية الدولية لهم، في ظل تواصل الوضعيات المزمنة للجوء لعدة عقود وازدياد موجات التنقلات القسرية، وبلوغها مستويات أعمق من الهشاشة في ظل الوضع الصحّي الدولي الناجم عن جائحة كوفيد-19.

كما أتوجه إلى السيد المفوض السامي بالتهنئة بمناسبة صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بتمديد ولايته على رأس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لفترة جديدة تمتد من 01 جويلية 2023 إلى 31 ديسمبر 2025، مُعبرًا عن تقدير تونس للمبادرات التي أطلقها مؤخرا لتعزيز عمل المفوضية السامية لعل أهمها عقد اجتماع، بجنيف يوم 07 ديسمبر 2021، للجنة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان عن التعهدات الطوعية لفائدة المفوضية لسنة 2022 مما مكنّ من الحصول على تعهدات فاقت المليار دولار بعنوان السنة الحالية بالإضافة إلى أكثر من 800 مليون دولار بعنوان سنة 2023، والإعلان عن الدعوة إلى حوار للمفوض السامي حول تحديات الحماية بجنيف في ديسمبر 2022.

كما يعبر وفد بلادي عن مساندته لما جاء في بيانيّ المجموعتيّن العربية والإفريقية في إطار بند النقاش العامّ.

السيد الرئيس،

تعكس الأرقام التي قدمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول أوضاع اللجوء والهجرة القسرية لعل أهمها تجاوز عدد اللاجئين حول العالم الـ100 مليون، حجم التحدي الذي يواجه المجموعة الدولية اليوم من أجل رفع المعاناة وتوفير المساعدة والحماية الدولية، على قدم المساواة، لجميع اللاجئين والمُهجرين وذلك عبر توفير حلول ناجعة ومستدامة مع تمكين كافة الأطراف المتدخلة في هذا المجال من الوسائل اللازمة والموارد الكافية لرفع هذا التحدي الذي يُعرقل تحقيق النهوض الاقتصادي والإجتماعي في العالم و بلوغ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

وإنّ وفد بلادي إذ ينوّه في هذا الصدد بما تحقّق من تقدّم بفضل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين كإطار جديد للشراكات وتحمّل المسؤوليات، ليؤكّد مرة أخرى على أهمية تفعيل مبادئ التضامن بين الدول وتقاسم الأعباء بينها بطريقة عادلة ومن خلال آليات واضحة بما يخفف الثقل على إقتصادياتها ومجتمعاتها ويحفظ كرامة اللاجئين والمُهجّرين وحقوقهم.

وفي هذا السياق، تدعو تونس الدول ومنظمات ومجتمع مدني، إلى العمل على تسهيل إجراءات إعادة التوطين في دولة ثالثة، وتعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة التي يجب على الجميع تقاسمها من أجل تعزيز الاستجابة الدولية لأزمات اللاجئين وإيجاد حلول دائمة ومستدامة تحفظ أمنهم، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود وتعزيز التعاون والتضامن المتكافئ من أجل إرساء شراكات فاعلة يرتبط فيها البعد الإنساني بالتنموي، وتأخذ بعين الاعتبار جميع الرهانات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والمناخية، التي تواجهها خاصة دول العبور، بما يُسهم في بناء قدرات اللاجئين والمجتمعات المحلية المستضيفة على حد سواء، ومساعدتهم على الصمود في مجابهة الأزمات.

كما تؤكد بلادي على التزامها الثابت بالمبادئ والقيم الكونيّة لحماية اللاجئين، وتمسّكها بالمعاهدات والمواثيق الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني، وحرصها على توفير الظروف الملائمة لاستقبال الوافدين من اللاجئين وتعزيز الآليات القانونية لتوفير الحماية الضرورية لهم وضمان كرامتهم الإنسانية وذلك في إطار مقاربة شاملة لظاهرة

اللجوء واحتواء تداعياتها من خلال معالجة أسبابها العميقة ومسبِباتها، بما في ذلك خاصة نزع فتيل الأزمات والحروب وإيجاد تسوية سلمية للصراعات عبر العالم.

السيد الرئيس،

في إطار الإلتزامات التي أعلنت عنها تونس خلال المنتدى العالمي للاجئين الذي إنعقد بجنيف خلال سنة 2019، بالإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين خلال عضويتها لمجلس الأمن الدولي للفترة 2020-2021، قدّمت تونس عددًا من المبادرات من أجل المساهمة الفاعلة في هذا المجال كان أهمها مبادرة من سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، بعرض مشروع قرار على أنظار مجلس الأمن يؤكّد، بالخصوص، على التضامن الدولي ووقف إطلاق النار لمواجهة تهديدات جائحة كوفيد-19، انضمت إليه فرنسا وتمّ إعتماده بالإجماع في غرّة جويلية 2020 تحت رقم 2532 والذي أصبح مرجعا ليس لمجلس الأمن فحسب وإنّما أيضا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

وفي سياق آخر، أولت بلادي، من خلال الإجراءات التي تم إتخاذها لمجابهة جائحة كوفيد-19، أهمية للإحاطة بالفئات الأكثر هشاشة من الأجانب والتي تعيش أوضاعًا صعبة وتفتقد للحماية والإمكانيات من بينها تعليق احتساب الآجال القانونية للإقامة، وإطلاق منصّة رقمية لمتابعة أوضاع هذه الفئات الهشّة. وتُضاف هذه الاجراءات إلى ما تقرّر من تسهيلات لإدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في سوق العمل ومنظومة التكوين المهني، وتأمين انخراطهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حماية لحقوقهم بالإضافة إلى ما نصّ عليه الدستور التونسي الجديد للجمهورية التونسية في فصله الثّاني والثلاثين الذي ضمن حق اللّجوء السياسي وحجّر تسليم المنتفعين به.

وفي الختام، لكم منا، السيد الرئيس، كامل المساندة لجهودكم الرامية إلى إنجاح الدورة الحالية والتوصل إلى النتائج المرجوة.

شكراً على حسن الإصغاء